

الاتحاد الأوروبي: دراسة في مراحل تطور التجربة التكاملية الأوروبية.

أ.بن تومي رضوان⁽¹⁾

ملخص:

إن فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي ليست فكرة حديثة، بل راودت مفكري القرن 13-14
الثالث عشر

والرابع عشر حيث ارتبط بالصراع بين السلطتين الزمنية والروحية واستمر هذا الدافع إلى غاية القرن 19 التاسع عشر بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى عندما رأى بعض المفكرون ضرورة إقامة لaiات متحدة أوروبية، لكن على الرغم من ذلك إلا أنه لم تتحقق هذه الفكرة على أرض الواقع إلا بعد مراحل تطورية عرفتها هذه التجربة، وذلك عندما أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعا سيئة بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم أصبح يغمرها هاجس ضرورة تحسين الاقتصاد والبنيات التحتية، وضرورة تحقيق السلام الأوروبي وفي ظل هذا المناخ عملت الدول الأوروبية على تحقيق الوحدة الأوروبية⁽¹⁾.

مقدمة:

شهدت دول أوروبا في فترة التسعينيات من القرن العشرين تغييرات جذرية ومتسرعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو حتى في المفاهيم والقيم ومن أهم التحولات، الاتجاه نحو عالمية العلاقات الدولية في إطار عولمة شاملة، فطبيعة المستجدات والمتغيرات التي عرفتها العلاقات والنظام الدوليين قد مسّت جوهر الصراع بين مختلف الوحدات السياسية ليصبح صراعا اقتصاديا وتكنولوجيا وحتى ماليا بعد أن كان صراعا إيديولوجيا وعسكريا بحثا، وما ساعد على هذا التغيير هو تغير المفاهيم في مدلولها ، فالأمن لم يعد مقتصرًا على جانب الجيش فقط بل تعداده إلى بعد الحدود وأصبحت المسالة نسبية بالنسبة للدولة .

كل هذا جعل الدول تبحث في تشكيل تحالفات أو خلق فضاءات اقتصادية بالدرجة الأولى، تتبعها سياسية بهدف التكامل ثم المنافسة وفرض وجودها في المجتمع

الدولي ، فمن ينظر إلى أوروبا اليوم يرى بكل وضوح بأنها أوروبا الأمم المتعددة واللغات المتباعدة والأديان والقوميات والأعراق الإثنية المختلفة أوروبا التي عانت شعوبها من دمار واضطرابات وأزمات اقتصادية خلفتها الحرbin العالميين فعلى الرغم من ذلك استطاعت تجاوزها وحققت التجربة التكاملية بعد تطور مراحلها والتي تجسدت في سياسة اقتصادية مالية موحدة للانطلاق في سياسة مشتركة ولتحقيق ذلك قام الاتحاد بإنشاء مؤسسات للعمل لها صلاحيات تتخطى حدود الدولة .

من خلال ما سبق، ارتأى الباحث طرح الإشكالية التالية: ماهي أهم مراحل تطور التجربة التكاملية الأوروبية؟

وستتم الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال النقاط التالية:

السياق التاريخي لتطور التجربة التكاملية الأوروبية:

عمل المنظرين الأوروبيين في سنوات ما بعد الحرب على استغلال العملية الموضوعية للتكتل الاقتصادي، من أجل الترويج للفكرة الأوروبية وللتطرف المتناسق الحالي من الأزمات، للعلاقات بين الدول الأوروبية، وكان على الفكرة الأوروبية أن تثبت بأن تطور العلاقات الاقتصادية الوثيقة في إطار مجموعة من الدول سيؤدي بالضرورة إلى توحيد مصالحها السياسية والتي تؤدي بصورة أوتوماتيكية إلى تحول التكامل الاقتصادي إلى تكامل سياسي⁽²⁾ .

فكرة الجماعات الأوروبية:

تعود جذور فكرة الوحدة الأوروبية إلى نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر وسبب ظهورها كان دينيا بحثا هدفه تقوية الغرب المسيحي المؤمن في مواجهة الشرق الكافر وامتد هذا الدافع إلى نهاية القرن الثامن عشر عند ظهور دوافع ترتبط بالمصالح المادية والمعنوية، وفي هذه المرحلة ارتبطت فكرة الوحدة الأوروبية بالصراع المحتدم بين السلطة الروحية التي كان يجسدها رأس الكنيسة الكاثوليكية البابا والسلطة الزمنية ، وفي القرن الثامن عشر جاء المفكر الألماني «ويليام ليتن» بمشروع الوحدة يحث فيه الدول الأوروبية على الوقف بقلب رجل واحد لمحاربة الإمبراطورية العثمانية باعتبار أن محاربة هذه الإمبراطورية الكافرة واجب ديني على

كل أوربي⁽³⁾.

أما مشروع رجل السياسة الفرنسي «سالي» في توحيد أوروبا فقد استبعد منها أوروبا الأرثوذكسية وقصرها على أوروبا الكاثوليكية البروتستنطية فقط على الرغم من ذلك إلا أن الدافع الديني فشل في تحقيق الوحدة الأوروبية ويرجع ذلك للأحداث السياسية والاجتماعية السائدة، لكن لا يمكننا القول بأن هذه المشروعات لم تحرك ساكنا بل تمكنت من إلقاء الضوء على طبيعة العقبات والمشكلات التي تعيق مسار الوحدة الأوروبية وهذا ما أدى إلى ضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة وبهذا ظهرت مناهج تساعد على تحقيق الوحدة⁽⁴⁾.

بعد الحرب العالمية الأولى جاء المفكر الفرنسي «جان لوك شابو» بفكرة الوحدة الأوروبية ويرى أنها تحولت إلى تيار منتظم ومسموح خاصية في فرنسا وحيجه في ذلك تزايد عدد المؤلفات والدراسات والمنشورات عن قضية الوحدة الأوروبية حيث بلغت خلال الفترة 1925-1934 حوالي 600 مؤلف ودراسة⁽⁵⁾.

ومن العوامل التي أدت كذلك لتمسك فكرة الوحدة الأوروبية في هذه الفترة ظهور تهديدات داخلية وخارجية فاعتبرت الوحدة الأوروبية الوحيدة لمواجهة هذا التحدي المزدوج ظهرت عدة حركات فكرية وسياسية من بينها:

حركة الكونت النمساوي ريتشارد كودونهوف كال رجي:

فدعى لإنشاء ولايات متحدة أوروبية أمريكية على غرار النموذج الأمريكي 1932⁽⁶⁾، ولتنفيذ هذه الوحدة لابد من المرور بأربعة مراحل:

- المرحلة الأولى: إعداد وعقد مؤتمرأوروبي لتأكيد الوحدة الأوروبية وبيان أهميتها.
- المرحلة الثانية: إبرام معاهدة تستهدف إقامة نظام أوروبي ملزم للتحكيم.
- المرحلة الثالثة: إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأوروبية.
- المرحلة الرابعة: صياغة سوق أوروبي يجسد الوحدة الأوروبية.

وقد حققت هذه الحركة نجاح في تنظيم أول مؤتمر عن الوحدة الأوروبية عقد بفينا عام 1926 حضره 2000 مندوب يمثلون 24 دولة ترأسه رئيس الوزراء النمساوي وحضره عدة شخصيات سياسية مرموقة من عدة دول أوروبية.

حركة الطيب الدانمركي «كريستن فريدرريك هبرفورت»:
أول من استخدم الولايات المتحدة للأمم الأوروبية فركز على الجوانب الأمنية
لقضية الوحدة الأوروبية وهو يرى أن الوحدة الأوروبية هي الضامن الوحيد لقطع الطريق
 أمام احتمال نشوب حرب⁽⁷⁾.

وفي 1929 جاء مشروع رئيس الوزراء الفرنسي «إرديست بريان» الذي يدعوا لإقامة
شكل من أشكال الفدرالية الأوروبية من فوق عملية الأمم، ومع كل ذلك فلازالت فكرة
الوحدة الأوروبية عاجزة عن التتحقق لأن مشروع بريان بدا غامضاً و مليئاً بالتغييرات لأنه
لم يدرك بدقة ولم يخضع لمشاورات مسبقة، كذلك أن البيئة الإقليمية لم تكن مواطنة
إيديولوجياً و سياسياً لتبني هذا المشروع مما أدى لقيام الحرب العالمية الثانية⁽⁸⁾.

وفي هذه الفترة أي الحرب العالمية الثانية استعادت فكرة الوحدة الأوروبية برقيها
فتبلورت قناعة لدى النخب السياسية الأوروبية بأن الوحدة والتكامل هما
الوسيلة الوحيدة لإنقاذ أوروبا من نفسها ومن نزعتها الانتحارية، ومن بين العوامل
ذلك التي أدت إلى ترسيخ فكرة الوحدة الأوروبية اكتساح جيوش ألمانيا النازية معظم
بلدان القارة وسعى هتلر لتحقيق أوروبا الجديدة وفقاً للإيديولوجية النازية القائمة على
التفوق العنصري وهذا ما أدى إلى ضرورة مواجهة هذه الرؤية الهاتلرية حتى تبني أوروبا
على أساس ديمقراطية ففي هذه الفترة ظهرت عدة مشاريع من بينها:

مشروع فرنسا وإنجلترا لتحقيق الوحدة والتكامل الذي طرح عام 1940 خلال
محادثات بين المؤرخ البريطاني «أرنولد توبيني» وأستاذ العلوم السياسية الفرنسي
«أندريه سيفرييد» حيث تم الاتفاق على قيام وحدة فرنسية بريطانية في مجالات
الدفاع، الأمن، السياسة، التجارة الخارجية لتعبئة الموارد الاقتصادية ووضع نظام
الرقابة البرلمانية والمواطنة المشتركة، بالإضافة إلى مشروع «جان مونيه» الذي تضمن
إنشاء مؤسسات تتولى صياغة سياسات موحدة بين فرنسا، بريطانيا في مجالات
الدفاع، السياسة الخارجية، الاقتصاد والمالية، غير أن استسلام السلطة الفرنسية
للاحتلال الألماني بزعامة «مارشال بتنام» حال دون متابعة هذا المشروع، وهذه الفترة
لم تقتصر على الوحدة والتكامل الثنائي فقط بل شهدت مشروعات أخرى لإقامة أوروبا

موحدة في نهاية الحرب أبرزها مشروع الاتحاد الفدرالي لأوروبا الغربية الذي جاء به «جان مونيه».

و على الرغم من تنوع المشروعات و سقوط أوروبا النازية إلا أن الوحدة الأوروبية لم تتحقق بعد ويرجع ذلك لعدم تأهيل أوروبا، وسبب ذلك الخسائر الفادحة جراء الحرب العالمية وتفاقم الصراعات التقليدية بين الدول الأوروبية، كذلك عدم اهتمام التحالف الدولي المنتصر في الحرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بالوحدة الأوروبية ولانشغاله بإقامة نظام أمن جماعي يحل محل عصبة الأمم المنهارة⁽⁹⁾، وبعد الحرب العالمية الثانية استعادت فكرة الوحدة الأوروبية برقيها و ظهرت عدة مبادرات من بينها مبادرة «وتسونت شرشنل» 1945 عندما استخدم مصطلح الولايات الأوروبية في خطاب الشهير الذي ألقاه في زيورخ 19 سبتمبر 1946 فتحدث عن الولايات المتحدة الأوروبية كضرورة حتمية وطالب بتشكيل مجلس أوروبا فكان لهذا الخطاب تأثير كبير في تباين الحركات السياسية المناضلة من أجل تحقيق هذه الوحدة لأنه كان يعبر عن موقفه الشخصي الموجه للرأي العام الأوروبي وليس عن موقف بريطانيا.

مبادرة المناضل الإيطالي «سيينلي البنرو» والفرنسي «جان مونيه»

ومن خلال هذه المبادرة ظهر مشروعين:

- فدرالي تزعمه الاتحادين بهدف إقامة علاقة تعاقدية وتكاملية بين السلطات المحلية والوطنية الأوروبية.
- وظيفي اعتمد التفويض التدريجي للأجزاء المبادرة من المستوى الوطني إلى مستوى المجموعة⁽¹⁰⁾ في الوقت الذي كان فيه الحوار دائراً بين وجهتي النظر السالفة الذكر جاءت البداية العملية الأولى لحركة التوحيد الأوروبي من الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في مشروع ضخم لتقديم المساعدات المالية لدول أوروبا الغربية المعروف بمشروع مارشال الذي أعلنه وزير الخارجية الأمريكي أندراك 5 جويلية 1948 حيث اشترط فيه توحيد الدول الأوروبية في إطار مؤسس مناسب كي تتمكن من الاستفادة من هذه المعونة وكان يعني بمشروعه

أوروبا كلها إلا أن الاتحاد السوفيتي ما لبث أن رفض المشروع باعتباره تدخل في السيادة، فبعدما أصبح من الواضح أن دول أوروبا الشرقية تشارك في العمل التكاملـي المفيد والمسند لمشروع «مارشـال».

قامت فرنسا وبريطانيا بعقد مؤتمر يضم الدول الأوروبية عدا إسبانيا لوضع خطة تـكفل التعاون الوثيق بين هذه الدول فـتـجـعـ عن هذا المـشـروـعـ إـنشـاءـ اللـجـنـةـ الـاقـتصـادـيـةـ الأـورـوبـيـةـ⁽¹¹⁾، وتأسـسـتـ الجـمـاعـةـ الأـورـوبـيـةـ بواسـطـةـ الـاتـفـاقـيـاتـ التـالـيـةـ:

منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي:

لقد تأسـسـتـ المنـظـمةـ الأـورـوبـيـةـ للـتعاونـ الـاقـتصـادـيـ سنةـ 1948ـ لـتـتـكـلـفـ بـالـأـسـاسـ بالـسـهـرـ عـلـىـ تـوزـيعـ الـمسـاعـدـاتـ الـأـمـريـكـيـةـ فـيـ إـطـارـ مـشـروـعـ مـارـشـالـ لـتـمـكـينـ أـورـوبـاـ الغـرـيـةـ منـ تـشـيـيدـ اـقـتصـادـهـ المـدـمـرـ بـفـعـلـ الـحـرـبـ⁽¹²⁾.

كـانـتـ المنـظـمةـ تـضـمـ 18ـ بـلـدـاـ،ـ يـخـضـعـ تـسيـيرـهـاـ إـلـىـ تـوجـيهـاتـ مـجـلسـ وزـارـيـ يـجـتـمـعـ بشـكـلـ مـنـظـمـ،ـ فـيـماـ تـكـلـفـ بـعـمـلـيـاتـ التـنـفـيـذـ مـجـلسـ وـسـكـرـتـارـيـةـ مـسـتـقـرـانـ بـيـارـيسـ دونـ أـنـ تـكـوـنـ لـهـمـاـ أـيـةـ سـلـطـاتـ فـعـلـيـةـ،ـ ثـمـ تـحـولـتـ مـهـمـةـ الـمـنـظـمةـ مـنـ أـدـاـةـ لـتـوزـيعـ الـمـسـاعـدـاتـ الـأـمـريـكـيـةـ عـلـىـ الـبـلـدـاـنـ الـعـضـوـةـ إـلـىـ إـطـارـ مـكـلـفـ بـتـشـجـعـ تـحرـيرـ الـمـبـادـلاتـ الـتـجـارـيـةـ بـيـنـهـاـ اـعـتـبـارـ لـلـتـوـجـهـاتـ الـتـيـ كـانـتـ تـدـعـوـ إـلـيـهاـ مـنـظـمةـ GAATـ مـباـشـرـةـ بـعـدـ تـأـسـيـسـهـاـ فـيـ أـواـخـرـ الـأـربعـينـيـاتـ،ـ وـتـطـوـرـتـ هـذـهـ الـمـهـمـةـ فـعـلـتـ عـلـىـ إـحـدـاـتـ الـاتـحـادـ الـأـورـوبـيـ لـتـسـهـيلـ الـأـدـاءـ بـيـنـ الـدـوـلـ الـمـشـارـكـةـ وـمـسـاعـدـةـ الـعـمـلـاتـ الـو~طنـيـةـ لـتـصـبـحـ قـابـلـةـ لـلـتـحـوـيـلـ،ـ وـهـكـذـاـ بـادـرـتـ الـمـنـظـمةـ سـنـةـ 1950ـ إـلـىـ الدـفـعـ نـحـوـ اـخـذـ الـإـجـرـاءـاتـ الـهـادـفـةـ إـلـىـ إـزـالـةـ الـحـوـاجـزـ الـجـمـرـكـيـةـ فـيـ التـيـادـلـ بـيـنـ الـبـلـدـاـنـ الـعـضـوـةـ⁽¹³⁾

وـدـعـتـ بـرـيطـانـيـاـ فـيـ 13ـ جـانـفيـ 1948ـ كـلاـ مـنـ الـلـوـلـاـتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـريـكـيـةـ وـفـرـنـسـاـ وـدـوـلـ الـبـيـنـيـلـوكـسـ إـلـىـ عـقـدـ مـؤـتـمـرـ لـلـتـعـامـلـ مـعـ مشـاـكـلـ الـدـفـاعـ الـمـشـتـرـكـةـ وـعـقـدـ هـذـاـ الـمـؤـتـمـرـ فـيـ لـنـدـنـ خـلـالـ الـفـتـرـةـ مـاـ بـيـنـ 23ـ فـيـفـرـيـ وـمـارـسـ 1948ـ،ـ حـيـثـ تـقـرـرـ فـيـهـ التـكـامـلـ الـاـقـتصـادـيـ بـيـنـ مـنـاطـقـ الـاـحـتـالـلـ الـفـرـنـسـيـةـ الـأـمـريـكـيـةـ وـالـبـرـيطـانـيـةـ فـيـ أـلـمـانـيـاـ،ـ وـإـنـشـاءـ دـوـلـ أـلـمـانـيـاـ الـغـرـيـةـ الـاـتـحـادـيـةـ وـأـنـ تـقـعـ أـلـمـانـيـاـ ضـمـنـ إـطـارـ تـطـبـيقـ مـشـروـعـ «ـمـارـشـالـ»ـ،ـ وـاستـكـمـلـ مـؤـتـمـرـ لـنـدـنـ بـمـبـاحـثـاتـ أـخـرىـ تـمـتـ بـيـنـ مـجـمـوعـةـ الـدـوـلـ نـفـسـهـاـ،ـ وـقـدـ عـقـدـتـ

هذه الاجتماعات في بروكسل بداية من 4 مارس 1948 وانتهت بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك في 17 مارس 1948 وقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة على أنه في حالة تعرض أي من الأطراف المتعاقدة لهجوم مسلح في أوروبا.

فإن الأطراف المتعاقدة الأخرى سوف تقوم بتقديم المساعدة العسكرية وأنواع المساعدات الأخرى للطرف المعرض للهجوم، لكن معاهدة بروكسل في الواقع لم تكن ذات أهمية كبيرة إلا من وجهاً نظر التأكيد للولايات المتحدة الأمريكية على جدية الدول الأوروبية في إتباع سياسات دفاعية مشتركة، وتم التوقيع على معاهدة حلف الشمال الأطلسي في 04/04/1949 وقعتها 12 دولة^{(14)*}.

كما تكون مجلس وزراء أوروبي عرف بمجلس أوروبا في 5 ماي 1949 بناءً على توقيع عشر دول أوروبية غربية⁽¹⁵⁾ وذلك لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة والذي كان له الفضل في التأكيد على كرامة الإنسان وشرع الثقة بنفسه وايجاد الصلة القومية بينه وبين النظام الذي يحكمه وذلك من خلال إعادة النظر بالصيغ والقوانين التي تحد من حرية الأساسية في التعبير وممارسة نشاطه السياسي بالشكل الذي يتاسب مع إنسانيته⁽¹⁶⁾.

منظمة الفحم والفولاذ (الصلب):

تأسست في 9 ماي 1950 بتاريخ بيان «شومان» الذي كان أساسه تحقيق إنجازات ملموسة تبدأ بإحداث تضامن فعلي يؤدي بالدول الأوروبية ولاسيما المنافسين التاريخيين فرنسا وألمانيا إلى العمل على الوصول إلى مصير مشترك⁽¹⁷⁾ وتم ذلك بمدينة ستراسبورغ حيث طرح وزير خارجية فرنسا «روبرت شومان» فكرة خلق جماعة الفحم والصلب باعتبارهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب ومن ثم فإن وضعها تحت إشراف مشترك سيحول دون استخدامهما من إحدى الدول المحاربة الأخرى⁽¹⁸⁾ وبعد سلسلة من المحادثات بين الدول الراغبة في الانضمام عقد مؤتمر باريس 20 جوان 1950 واستمرت المفاوضات حوالي تسعه أشهر حيث تم إقرار الصيغة النهائية ووقع ميثاق الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ في 18 أفريل 1951 وضم ستة دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البيينيلوكس الثلاث، أما هدف المنظمة فأخذ بعدين:

- الأول اقتصادي يرتبط بتطوير الصناعات الأوروبية عن طريق الاستغلال لموارد الفحم والفولاذ التي تخزنها مناطق «الرور» الألمانية و«اللورين» الفرنسية.

- أما الثاني تمثل في تحقيق التقارب الفرنسي الألماني نتيجة التطاحن الذي كان بينهما⁽¹⁹⁾ والمؤسسات التي كانت مكلفة بتسخير المنظمة والتي توجد على رأسها:

- السلطة العليا المكونة من تسع شخصيات معينة من طرف حكومات البلدان الست المكونة للمجموعة.

ب- مجلس الوزراء الذي يتدخل حين تكون قرارات السلطة العليا مخالفة لسياسة بعض الحكومات.

ج- غرفة قضائية تضم سبع قضاة مستقلين مكلفين بالحكم على مدى تطابق القرارات مع روح ومضمون المعاهدات.

د- مجلس استشاري يضم ممثلي المنتخبين والعمال وكل المتعاملين مع قطاع الصلب والحديد⁽²⁰⁾.

تزامن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم مع فكرة إنشاء جماعة الدفاع الأوروبي فمع تزايد التوتر بين الشرق والغرب وإندلاع الحرب الكورية عام 1950 اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تسلیح ألمانيا الغربية وإدخالها حلف الشمال الأطلسي، لكن فرنسا رفضت هذه الفكرة⁽²¹⁾.

وفي نفس الوقت كانت الدول الستة تسعى للتكامل السياسي فطلب وزراء خارجية الدول الأعضاء من الجمعية البرلمانية للمجمع الأوروبي للفحم والصلب بالتضامن مع أعضاء الجمعية الاستشارية لمجلس أوربا بإنشاء جماعة سياسية أوروبية، فعلى الرغم من ذلك إلا أن الجيش الأوروبي الموحد والسياسة الأوروبية فشلتا في 30 أوت 1954 عند رفض البرلمان الفرنسي مشروع جماعة الدفاع الأوروبي المشترك بما شكله من قيود على السيادة الغربية في مجال الدفاع⁽²²⁾.

فبعد إخفاق جهد التكامل والاندماج في المجالين السياسي والعسكري كان لابد

من إعطاء دفعة جديدة للاندماج في المجال الاقتصادي ففي جوان 1955 اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب لدراسة عدد من المقترنات إنشاء سوق مشتركة وهيئة للاستخدام السلمي للطاقة الذرية فتم تكليف «هنري سبات» وزير خارجية بلجيكا في ذلك الوقت بدراسة الاقتراحات وتقديم تقريرها.

وفي جويلية 1955 كان أول اجتماع للجنة هنري سبات فكان هناك اختلاف بين رؤى الدول الأعضاء ففي أبريل 1956 وضعـت اللجنة تقرير ينص على أنه لتسـتعـيد أوروبا مكانتها الدوليـة وقدرتها على التأثير في الأحداث لابـد من تحسـين إمكـانيـاتـها الـاـقـتصـاديـة ولـنـ يـتـحـقـقـ ذـلـكـ إـلـاـ يـأـقـامـةـ سـوقـ مـشـتـرـكـةـ كـخـطـوـةـ نـحـوـ إـقـامـةـ سـيـاسـةـ اـقـتصـادـيـةـ مشـتـرـكـةـ،ـ فـمـثـلـ التـقـرـيرـ النـهـائـيـ لـهـنـريـ سـبـاتـ الـأسـاسـ الـتـيـ قـامـتـ عـلـيـهـ المـفاـوضـاتـ التـيـ أـدـتـ إـلـىـ توـقـيـعـ مـعـاهـدـةـ رـومـاـ 1958ـ⁽²³⁾.

معاهدة روما:

وـقـعـتـ المـعـاهـدـةـ فـيـ 25ـ مـارـسـ 1957ـ بـيـنـ الدـوـلـ الـستـ الـأـعـضـاءـ فـيـ جـمـاعـةـ الفـحـمـ وـالـصـلـبـ بـعـدـ انـضـمـامـ إـيطـالـياـ وـدـخـلـتـ مـعـاهـدـةـ رـومـاـ حـيـزـ التـنـفـيـذـ فـيـ 1ـ جـانـفـيـ 1958ـ⁽²⁴⁾ وـقـدـ كـانـتـ أـهـمـ بـنـودـ مـعـاهـدـةـ رـومـاـ عـامـ 1957ـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـأـسـيسـ جـمـاعـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـأـوـرـوـبـيـةـ كـالتـالـيـ:

1. إلغـاءـ الرـسـومـ الجـمـرـكـيـةـ وـنـظـامـ الحـصـصـ بـيـنـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ.
2. إـزـالـةـ الـعـوـاقـقـ الـتـيـ تـحـولـ دونـ اـنـتـقـالـ السـلـعـ وـالـخـدـمـاتـ وـالـأـشـخـاصـ وـرـؤـوسـ الـأـمـوـالـ بـيـنـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ.
3. تـوحـيدـ التـعـرـيفـةـ الجـمـرـكـيـةـ الـتـيـ تـعـاـمـلـ بـهـاـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ مـعـ الـعـالـمـ الـخـارـجـيـ وـوـضـعـ سـيـاسـةـ مـوـحـدـةـ فـيـ مـيـجـالـ التـجـارـةـ الـخـارـجـيـةـ وـضـعـ سـيـاسـةـ مـوـحـدـةـ فـيـ مـيـجـالـ الزـرـاعـةـ وـالـنـقلـ.
4. تـطـبـيقـ إـجـرـاءـاتـ تـسـمـحـ بـالـتـنـسـيقـ بـيـنـ السـيـاسـاتـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـلـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ⁽²⁵⁾.

وـتـمـ الـاـتـفـاقـ عـلـىـ إـنـشـاءـ السـوـقـ الـأـوـرـوـبـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ تـدـرـيـجـيـاـ وـعـلـىـ ثـلـاثـ مـراـحلـ تـسـتـغـرـقـ كـلـ مـرـاحـلـ أـرـبـعـ سـنـوـاتـ وـتـبـدـأـ الـمـرـاحـلـ الـأـوـلـىـ فـيـ عـامـ 1958ـ وـتـنـتـهـيـ الـمـرـاحـلـ

الثالثة في عام 1970، وفي حالة عدم اكتمال إنشاء السوق عام 1970 فإنه يمكن التمديد لثلاث سنوات أخرى بحيث تنتهي عام 1973⁽²⁶⁾،

وفي 21 أبريل 1970 صدر قرار بتمويل المجموعة الأوروبية عن طريق موارد مالية خاصة بها بدلاً من نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الأعضاء⁽²⁷⁾

في 1 جانفي 1986 تم التوقيع (الوثيقة الأوروبية الموحدة) في «لاهاي» وبدأ تنفيذها في 1 جويلية 1987، وقد منحت المجموعة الأوروبية صلاحيات موسعة وأسلوباً فعالاً لاتخاذ القرار⁽²⁸⁾ ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على معاهدة روما «معاهدة ماستريخت» عام 1992 التي حولت الجماعة الأوروبية إلى إتحاد، وفي 1997 «معاهدة أمستردام» وفي عام 2001 «معاهدة نيس» التي أرست قواعد توسيع العضوية بـ 10 دول إضافية بالدول العشر وفي ماي 2004 وأعقب ذلك الإعداد لإقرار مشروع الدستور الأوروبي⁽²⁹⁾ وذلك موضح في:

الجدول رقم (01): يلخص أهم التعديلات التي مسّت معاهدة روما الموقعة بتاريخ 25-03-1957 (المنشأة للجامعة الاقتصادية الأوروبية)

الرقم	المعاهدة	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
01	معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية	رومما	57-03-25	58-01-01
02	إنشاء مؤسسات موحدة لجماعات الثلاث	بروكسل	65-04-08	67-07-01
03	معاهدة انضمام إيرلندا، بريطانيا، الدنمارك	بروكسل	73-01-22	73-01-01
04	قرار البريطان بإطلاق إسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورغ	78-02-16	78-02-16
05	معاهدة انضمام اليونان	أثينا	79-05-28	81-01-01
06	معاهدة انضمام إسبانيا والبرتغال	مدريد- لشبونة	85-06-12	86-01-01
07	القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لوكمبورغ	86-02-17	87-07-01
08	اتفاقية شنغن(CHingen) لحرية تنقل الأفراد	شنغن	90-06-19	95-03-26
09	معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي	ماسترتيخت (هولندا)	92-02-07	93-11-01
10	معاهدة عضوية السويد،فنلندا، النمسا	كورفو	94-06-24	95-01-01
11	توقيع معاهدة أمستردام السياسة الخارجية للأمنية المشتركة (JAI)	أمستردام	1997	1997

المصدر: عمورة جمال المجيد، «دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية

الأورومتوسطية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص. 355.

معاهدة ماستريخت :

قد شهد يوم 11 ديسمبر 1991 مولد فكرة الإتحاد الأوروبي بعد التوقيع على إتفاقية ماستريخت التي تعد من وجهة النظر القانونية تعديلات لاتفاقيات روما إلى حد كبير، غير أنها أضافة مجالات جديدة للتعاون بين دول المجموعة في المجالات الاقتصادية والنقدية والسياسية الخارجية والدفاعية المشتركة وفي مجالات العدل والشرطة والهجرة وقد أرست ماستريخت عدة معايير لتحقيق الوحدة الاقتصادية حيث أوجبت توافر عدة شروط لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول الأعضاء:

- أن لا تتعدي معدلات التضخم % 1.5 في جميع الدول الأعضاء مقارنة بأضعف ثلات دول في المجموع.
- أن لا يزيد معدل الفائدة عن % 2 عن مثيله في ذات الدول المشار إليها والاستقرار داخل النظام النقدي الأوروبي.
- أن لا تزيد نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة عن % 3 من إجمالي الناتج القومي.
- أن لا تزيد نسبة الدين العام عن 6% من هذا الناتج⁽³⁰⁾.

الجدول رقم 2: التقارب بين المؤشرات الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي وشروط إتفاقية ماستريخت في عام 1998.

معدل الفائدة طويل الأجل %	نسبة الدين الحكومي لإجمالي الناتج المحلي %	نسبة عجز الموازنة لإجمالي الناتج المحلي %	معدل التضخم %	البيان
7.8	60	-3	2.7	النسبة الإرشادية عام 1997 (متوسط 11 دولة في جانفي 1998)

5.6	61.3	2.7 -	1.4	ألمانيا
5.5	58	3 -	1.2	فرنسا
6.7	121.6	2.7 -	1.8	إيطاليا
6.3	68.8	2.6 -	1.8	إسبانيا
5.5	72.1	1.4 -	1.8	هولندا
5.7	122.2	2.1 -	1.4	بلجيكا
5.6	66.1	2.5 -	1.1	النمسا
5.9	55.8	0.9 -	1.3	فنلندا
6.2	62	2.5 -	1.8	البرتغال
6.2	66.3	0.9 +	1.2	إيرلندا
5.6	6.7	1.7 +	1.4	ألكسندبورغ

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الإقتصاديات الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص. 199.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة و تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى (1990-1994): وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

المرحلة الثانية (1995-1998): وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلص عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء⁽³¹⁾.

المرحلة الثالثة (1999-2002): وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوروبية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأس المال قدره 4 مليارات إيكو و تبلغ حصة ألمانيا فيه 25٪، وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو في جانفي 2001 من خلال تخلصي دول أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم والعمل من

خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل⁽³²⁾.

وفي 1 جانفي 1993 بدأ تطبيق معاهدة ماستريخت، واتخذ الإتحاد الأوروبي عدة خطوات للدخول إلى مرحلة ما بعد هذه المعاهدة في الميادين الاقتصادية والنقدي والسياسية الخارجية والأمن والدفاع المشترك والمواطنة الأوروبية الواحدة وصولاً إلى حكومة فدرالية أو كونفدرالية للدول الأعضاء، وفي 12 أكتوبر 1993 قررت المحكمة الدستورية الألمانية الموافقة للحكومة بالتصديق على معاهدة ماستريخت، والذي وصفها «هيلموت كول» بأنها حجر أساس الوحدة الأوروبية⁽³³⁾.

وفي 17 نوفمبر 1997 أي قبل يومين من التوقيع على معاهدة «أمستردام» أدخلت بعض التعديلات على معاهدة ماستريخت وافق المجلس على هذه التعديلات⁽³⁴⁾.

الخاتمة:

في الأخير تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية من بين التجارب الوحدوية الناجحة التي وصلت إلى أعلى درجات التكامل والاندماج على كافة الأصعدة، وذلك م خلال تكافف جهود دول الأعضاء وتيسير العمل المشترك من أجل وضع سياسات تكاملية ترمي إلى بناء الإتحاد الأوروبي الذي توجته مراحل تطورية مرتبة توجت باتفاقيات ومحادثات بخصوص الوحدة الأوروبية .

الهوامش :

أستاذ مساعد (ب) قسم العلوم السياسية جامعة تلمسان

() حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، بيروت : مركز دراسات الوحدة لا العربية، ط.1، 2000، ص.95.

(2) توفيق المديني، المغرب و مأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بيروت : دار لبنان للطباعة و النشر، ط.1، 2004، ص.121.

(3) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.95-96.

(4) نفس المرجع ، ص.96.

(5) المرجع نفسه، ص.104.

- (6) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق ذكره ، ص.21.

(7) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص.119.

(8) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص.107.

(9) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سبق ذكره، ص.22.

(10) فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، المغرب: دار توبقال، ط.1، 1995، ص.39.

(11) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تقوية التكامل و الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1986، ص.30-34.

(12) فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص.40.

(13) نفس المرجع، ص.40.

* دول البينيلوكس هي: هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ.

(14) عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.36-34.

* 12 دولة هي: الو.م.أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، دول البينيلوكس الثلاث، إيطاليا، البرنغال، الدانمارك، اليونان ، تركيا.

(15) نفس المرجع، ص.38.

* 10 دول أوروبية غربية هي: فرنسا، بريطانيا، دول البينيلوكس الثلاث، إيرلندا، الدنمارك، السويد، النرويج، إيطاليا .

(16) ناظم عبد الواحد الجاسور، الوحدة الأوروبية و الوحدة العربية الواقع و التوقعات، عمان: دار مجلداوي للنشر و التوزيع، ط2001، ص.16.

(17) هادي خضراوي، أبرز القضايا السياسية المعاصرة من خلال المفاهيم و البنى، بيروت: دار الكتب، ط2002، ص.141.

(18) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق ذكره، ص.22.

(19) فتح الله و لعلو، مرجع سبق ذكره، ص.41.

(20) نفس المرجع ، ص، ص.41-42.

(21) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سبق ذكره، ص.24.

(22) عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.43-44.

(23) محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سبق ذكره، ص.24.

(24) صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت دار المنهل اللبناني ، 2009، ص.43.

(25) على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، عمان: دار المسيرة للنشر و

- (26) التوزيع، ط.1، 2007 ، ص. 426.
- (27) نفس المرجع ، ص.427
- (28) صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، القاهرة: مكتبة الأسرة،2003، ص.14.
- (29) صلاح الدين حسن السيسي، النظم و المنظمات الاقليمية الدولية (الواقع.....مبادرات و مقترنات التطوير و التفعيل)، القاهرة: دار الفكر العربي، ط.2007، 1 ، ص.305.
- (30) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية مغزها للتكامل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1995، 1 ، ص.534.
- (31) محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية،بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1998، 1، ص.170-169.
- (32) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، القاهرة: مجموعة النيل الغربية، ط.1، 2003 ، ص.124 .
- (33) صلاح الدين حسن السيسي، النظم و المنظمات الاقليمية و الدولية(الواقع...مبادرات و مقترنات التطوير و التفعيل)، مرجع سابق ذكره، ص. ص.308-307.
- (34) صدام مرير الجميلي، مرجع سابق ذكره، ص.47.